المحاضرة السادسة: التجربة السورية في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الزراعية لتعزيز التنمية الريفية

شهد القطاع الزراعي في الجمهورية العربية السورية تطورا ملحوظاً وتحسينًا في الإنتاج والإنتاجية قبل بدء الحرب على سورية من خلال جملة من العوامل كانت أهمها :

- **الاعتماد على البحث العلمي الزراعي في المساهمة في إحداث التطوير**
- **إتباع جملة من السياسات الزراعية التي تتضمن :**
- **سياسة دعم الأسعار التشجيعية لأهم المحاصيل**
- **التزام الدولة بتسويق واستلام المحاصيل الإستراتيجية (القمح – الشعير**

الذرة الصفراء – القطن – الشوندر السكري)

- **تأمين مستلزمات الإنتاج بأسعار مدعومة**
- **تأمين القروض الميسرة للفلاحين**
- **تشجيع وإقامة مشاريع الري واستغلال الموارد المائية**
- **تأمين الخدمات و تطوير الريف**

كل هذه العوامل ساهمت في تحقيق هذه الحالة من التحسن والتطور والتوصل إلى الاكتفاء الذاتي في أغلب المحاصيل الزراعية للوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي .

بذلت حكومة الجمهورية العربية السورية من خلال الخطط الخمسية المتعاقبة جهودا للمحافظة على هذا التطور في القطاع الزراعي والعمل على تنمية الموارد الطبيعية والحفاظ عليها وإدارتها واستدامتها من خلال:

- **إقامة السدود وتحويل مساحات كبيرة للري من المصادر المائية السطحية●**
- **تأسيس عدد من مشاريع التنمية الريفية المتكاملة وبرامج استصلاح الأراضي المحجرة بالآليات الثقيلة وتحويلها إلى أراضي مستثمرة وزراعتها بالأشجار المثمرة أو المحاصيل الحقلية**
- **تنفيذ العديد من المشاريع التي تهدف إلى تنمية الموارد الطبيعية (المياه والأراضي) عن طريق الاستثمار الاقتصادي والمرشد لها والاستفادة منها بما يحقق استدامتها والمحافظة عليها من التدهور والاستنزاف والتلوث**
- **وضع خطة إنتاجية سنوية لكافة المساحات المزروعة (المروية والبعلية) وفق الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف العامة التالية**

- الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية مأأمكن

- تحقيق فوائض تصديرية للسلع ذات الميزة النسبية

-تحسين مستوى المعيشة للمنتجين الزراعيين لتحقيق التنمية الريفية الشاملة

- المحافظة على استدامة الموارد الطبيعية

التحديات والصعوبات التي تواجه استدامة الموارد الطبيعية

- تفتت الحيازة الزراعية

• التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية

• استخدام التقانات والآلات الزراعية غير المناسبة وعدم التقيد بالدورات والنظم الزراعية المناسبة وغيرها من الممارسات التي من شأنها أن تؤثر في الإنتاج وخصوبة وسلامة التربة والبيئة .

• التوسع في الزراعة على حساب المراعي أو الغابات

• تدهور قسم من الأراضي وتهديدها بالتصحر

• تملح بعض الترب الأراضي الزراعية

• محدودية الأراضي القابلة للزراعة

• استعمال أساليب الري التقليدية القديمة ، مما يؤدي إلى فوافد كبيرة تراوح بين ٣٠ % و 60% من حجم المياه المنقولة والمستعملة .

- محدودية الموارد المائية وظهور عجز مائي يقدر ب / ٣.١ / مليار متر مكعب سنويًا نتيجة استنزاف المياه وقلة التجدد للمخزون المائي بسبب التأثير السلبي للتبدلات المناخية عليها

- استعمال المياه الملوثة أو المياه العادمة (الصرف الصحي) ودون تنقية في الزراعة مما يزيد من الخطورة نتيجة تركيز المواد السمية (كعناصر الصوديوم والكلور والبورون وغيرها) في التربة وخروج هذه الأراضي من الاستثمار مستقبلاً

كما تم تنفيذ مجموعة من المشاريع في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي للحد من التحديات والصعوبات التي تواجه استدامة الموارد الطبيعية تهدف إلى:

- تحقيق التنمية الريفية
- استصلاح الأراضي المحجرة وزراعة الأشجار المثمرة والمحاصيل
- تنمية المرأة الريفية
- تحسين إدارة واستثمار الموارد الطبيعية (أراضي – مياه)

- **مشروع التشجير المثمر**
- **مشروع الحزام الأخضر**
- **مشروع الشهيد علي العلي لتطوير التشجير المثمر**
- **مشروع التنمية الزراعية في المنطقة الجنوبية**
- **مشروع التنمية الزراعية في جبل الحص**
- **مشروع تطوير التنمية الزراعية في المنطقة الوسطى والساحل**
- **مشروع التنمية الريفية بادلب**
- **مشروع التنمية الريفية في المنطقة الشمالية الشرقية (مشروع التنمية المتكاملة في البادية السورية – مشروع تثبيت الكثبان الرملية في الكسرة بدير الزور) والإجراءات التنظيمية (الهيئة العامة لشؤون البادية) وإصدارالتشريعات والقوانين في مجال البادية ومكافحة التصحر تهدف إلى:**

• حماية البادية ومنع الفلاحات والاستثمار الخاطئ الذي يهددها بالتصحر والمحافظة على الغطاء النباتي .

• إعادة الغطاء النباتي عن طريق الحماية واستزراع الشجيرات الرعوية و النباتات الرعوية الطبيعية

• تحقيق التنمية الريفية وتقديم الخدمات لسكان البادية
• تحسين إدارة واستثمار الموارد الطبيعية في البادية من خلال إنشاء المحميات الرعوية وتنظيم وإدارة الرعي

تطور النظم الزراعية المطرية في سوريه

- **الدورة الزراعية الرئيسية المتبعة : دورة قمح/ بور - شعير / بور مع زراعة محصول صيفي بعلي في منطقة الاستقرار الأولى(1960-1980)**
- **تم إدخال المحاصيل البقولية في الدورة الزراعية وخاصة في منطقة الاستقرارالأولى ، إضافة لدعم زراعة الحبوب وإتباع دورة قمح/قمح (1980-1990)**
- **إتباع دورة قمح/قمح أو شعير /شعير بشكل رئيسي وانحسار زراعة المحاصيل البقولية الغذائية والعلفية بسبب با رتفاع تكاليف الإنتاج وخاصة الحصاد (1990-2000)**
- **بسبب ظهور المشاكل الناتجة عن الزراعة الأحادية عودة بعض المزارعين إلى إتباع الدورة الزراعية قمح/ بور والدورة الزراعية- قمح / عدس(2000-2005)**

وكحل مقترح للمشاكل الناتجة عن الزراعة الأحادية حبوب/حبوب ولتشجيع تربية الحيوان وخاصة الأغنام التي شهدت بعض الانحسار والتذبذب في أعدادها بسبب تدهور البادية السورية، يمكن تطبيق نظام التكامل الحيواني النباتي كنظام مقترح وملائم للزراعات المطرية والتي تشكل ٧٠ % من المساحة المزروعة في سورية من خلال إدخال المحاصيل الغذائية البقولية والعلفية والأغنام (أو أي حيوان مزرعي آخر) إلى الدورة الزراعية والذي أثبت نجاحًا جيدًا في مناطق الزراعة المطرية البعلية (منطقة الاستقرار الأولى – القامشلي بمحافظة الحسكة) (منطقة الاستقرار الثانية - منطقة الباب بمحافظة حلب) هذا النظام الزراعي المتكامل يتميز :

1- يعتبر هذا النظام ، نظام زراعي متكامل حيواني نباتي يؤمن الاستقرار للفلاح ويؤمن له دخل جيد ومستمر .

2 - يساعد هذا النظام على التخلص من مشاكل الزراعة الأحادية حبوب / حبوب .

3 - يؤدي إتباع هذا النظام إلى توفير الأسمدة وخاصة الآزوتية خاصة وأنه هناك توجه عالمي نحو ترشيد استخدام الأسمدة الآزوتية والتي يمكن أن تلوث المياه الجوفية .

4- يؤدي إتباع هذا النظام إلى تحسين خصوبة التربة وإعادة بنائها وزيادة نسبة المادة العضوية فيها .

5- بوجود الحيوان في الدورة ونتيجة استخدام هذا النظام يمكن التخلص من الأعشاب والتقليل من الأمراض والحشرات والتقليل من استخدام المبيدات

المحميات الطبيعية في البادية السورية

هناك العديد من التعريفات للمحميّة الطبيعيّة،؛ الأول وطني والآخر دولي،

فقد عرّفت وزارة الدّولة لشؤون البيئة السوريّة المحمية الطبيعيّة:

مساحة أرضيّة أو مائيّة تتميّز بالغنى الواضح بالتّراث الطّبيعيّ (التنوّع النباتيّ والحيوانيّ والأحياء الدّقيقة)تتعايش فيما بينها وفق نظام أو نظم بيئيّة معيّنة، وقد يكون بعضها معرّضا للتدهور، تخصّص هذه المنطقة لحماية الأحياء التي تقطنها بحيث تكون هذه الحماية هي المنظم للعلاقة بين النشاطات البشريّة والمواقع الحيويّة وخاصة السّكان القاطنين في المحمية أو حولها، الذين وسبق لهم الاستفادة مواردها الطبيعة المتجددة .

اما الاتحاد الدولي لصون الطبيعة عرف المحمية الطبيعية

(مساحة جغرافيّة محدّدة بوضوح، ومعترف بها، تدار من خلال الوسائل والتّدابير الفعّالة القانونيّة أو غيرها، لتحقيق الحفظ طويل الأمد للطبيعة وخدمات النظم الإيكولوجيّة والقيم الثّقافيّة المرتبطة بها)

الأغراض الأساسيّة من إنشاء المحميّات الطبيعيّة:

اولا: تشكّل المحميّات الطبيعية الركن الأساس لمعظم برامج ومشاريع صون البيئة وحمايتها والحفاظ على الحياة البريّة المهدّدة بالانقراض والتنوّع الحيويّ ، وذلك من خلال : حماية الأصول الوراثية ،و إنتاج محاصيل نباتيّة جديدة محسّنة، وأنواع حيوانيّة متأقلمة مع بيئتها .

ثانيا: تطور العلاقة بين الإنسان والأنظمة الإيكولوجيّة إيجابا ، وذلك من خلال:

نشر الفكر البيئيّ: وإبراز المزايا الاجتماعيّة والاقتصاديّة في استخدام نهج الأنظمة الإيكولوجيّة بحيث تشمل إشارة محدّدة إلى أنّ السّلع والخدمات المستمدة من النظم الإيكولوجيّة هي أمر جوهري لرفاه الإنسان، وزيادة إيضاح أن الحفاظ على المقوّمات الطبيعيّة والحضاريّة التّراثيّة والأثريّة هي السّبيل إلى تحقيق التنمية البشريّة المستدامة

ثالثا: تعميق مفاهيم الاستدامة: والمفاهيم المقبولة محليا التي تدور حول الاستعمال المستدام لسبل العيش على المستوى البيئيّ والاقتصادي والاجتماعي، وينبغي التّركيز عند وضع الأولويات على الحوافز التي تنتج من تطبيق التنمية المستدامة في مجالات الأنشطة المختلفة للمحميّات، وتعميق مفاهيم التّشاركيّة من خلال إشراك المجتمعات في عمليّة إدارة المحميّات الطبيعة وتطويرها، وتشجيع المبادرات لديها في المشاركة في اختيار مواقعها، ولابدّ من استخدام البراهين الواقعيّة لإقناع أصحاب القرار من المخططين الاقتصاديين والسّياسيين بأنّ الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعيّة على المدى الطّويل يصبّ في مصلحة الجميع في نهاية المطاف.

رابعا: تشكّل مواقع تعليميّة ملائمة للأبحاث البيئيّة ومتابعة تغيّراتها، ومراقبة الأنواع النباتيّة والحيوانيّة والمواقع التّراثيّة والأثريّة والتّكوينات الجيولوجيّة والجيوموفولوجيّة